



ورقة تقدير موقف

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمال الأطفال

حول

عمل الأطفال في الأردن

إعادة النظر في السياسات الاقتصادية هو الحل

إعداد: المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

الاثنين، 11 حزيران 2018



1. يأتي اليوم العالمي لمكافحة عمال الأطفال والذي يصادف في الثاني عشر من حزيران من كل عام مناسبة وفرصة للوقوف على حالة عمال الأطفال في الأردن، وفرصة لمراجعة السياسات ذات العلاقة بالحد منها. وتعد مكافحة عمال الأطفال أحد عناوين الدفاع عن حقوق الإنسان. ويقصد بالأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989 "جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً". وبعد القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المبادئ والحقوق الأساسية الأربع في العمل لإعلان منظمة العمل الدولية الذي أعلنته في عام 1998، هذا إلى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030 على أولوية مكافحة عمال الأطفال، حيث نصت الغاية السابعة من المدف الثامن على "اتخاذ تدابير فورية لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنماء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

2. رغم أهمية الجهد والبرامج والمشاريع التي قامت وما تزال العديد من المؤسسات الأردنية الرسمية والعديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية والعالمية والتي تحرك إلى إعادة تأهيل الأطفال العاملين وإعادتهم إلى مقاعد الدراسة، وتحقيق بعض النجاحات في دمج الأطفال العاملين في النظام التعليمي، إلا أن مشكلة اتساع رقعة الأطفال المخترطين في سوق العمل في تزايد مستمر. وفي هذا السياق تم تقسيم الأطفال إلى شريحتين، الأولى تمثل في الأطفال دون سن 16 عاما، ويخضر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الثانية تمثل في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16-18) عاماً، يسمح بتشغيلهم في مهن غير خطيرة وغير مضررة بالصحة.

مؤشرات احصائية:

3. تتفاوت المؤشرات الاحصائية المتعلقة بعمال الأطفال بين الأقاليم والدول، إذ تفيد مؤشرات منظمة العمل الدولية أن العدد الإجمالي للأطفال العاملين في عام 2016 يبلغ (168) مليون طفل، يعمل (85) مليون منهم في الأعمال الخطيرة، وتتركز النسبة الأكبر منهم (78) مليونا تقريبا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

4. وتشير أحدث دراسة مسحية أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل ومركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن، أن عدد الأطفال العاملين يبلغ ما يقارب 76 ألفا، أما الأطفال الذي تنطبق عليهم معايير عمال الأطفال بلغت ما يقارب 70 ألفا، وأن عدد الأطفال العاملين في أعمال خطيرة يقارب 45 ألفا. ومعايير عمل الأطفال تمثل في جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاما، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16-17 عاما يعملون لأكثر من 26 ساعة في الأسبوع، إضافة إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم 18 عاما ويعملون في أعمال خطيرة. ويقصد بالأعمال الخطيرة تلك الأعمال التي تتطوي على استخدام الآلات والمعدات الخطيرة واستخدام وتصنيع المتفجرات والعمل مع النار والغاز أو المواد الكيماوية والحراسة والأعمال التي تتطلب جهدا بدنيا والأعمال التي تجري في أجواء مغبرة وصاخبة والساخنة أو الباردة جدا، والعمل في

المناجم وتحت الماء والعمل في الفنادق والمطاعم والنواحي والملاهي الليلية. وتفيد هذه المؤشرات إلى ارتفاع عمال الأطفال مقارنة مع المؤشرات الاحصائية قبل ما يقارب عشر سنوات، حيث بلغت (33) الف طفل في عام 2006، والتي تشير إلى أن عمال الأطفال تضاعفت تقريباً بين الأردنيين. حيث بلغ عدد الأطفال الأردنيين من جمل الأطفال العاملين 80% بواقع 60.8 ألفاً، بينما بلغ عدد الأطفال العاملين من السوريين وجنسيات أخرى 20% بواقع 15.2 الفاً. وتبلغ نسبة الفتيات العاملات من جمل الأطفال العاملين 11.7%.

التشريعات الوطنية

5. تتواءم التشريعات الوطنية في مجال عمل الأطفال بشكل كبير مع المعايير الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، إذ أن قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (73) منه، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا السادسة عشرة من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (74) من القانون ذاته تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطيرة أو المضرة بالصحة. وهذا ينسجم مع المعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمال الأطفال أنها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990، إلى جانب بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتمثلة في اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، واتفاقية العمل الجري رقم 29.

الأسباب

6. بالرغم من النصوص الواضحة في التشريعات الأردنية التي تحظر تشغيل الأطفال الذي لم يكملوا سن 16 عاماً، وعدم تشغيل الأطفال ما بين سن 16-18 عاماً في الأعمال الخطيرة، إلا أن الواقع أقوى من مختلف هذه التشريعات والسياسات. فأعداد الأطفال المنتشرين بكثرة في سوق العمل الأردني والمؤشرات الاحصائية الجديدة كفيلة بإعطاء صورة أكثر واقعية من المؤشرات الاحصائية الرسمية وغير الرسمية التي يتم تداولها بين المعنيين من صناع السياسات والباحثين والمحترفين والمؤسسات الرسمية والدولية.

7. ويمكن تفسير الارتفاعات المتتالية في عمال الأطفال في الأردن إلى عدة أسباب منها عوامل داخلية مرتبطة ببنية وطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، وأسباب خارجية مرتبطة بوجود مئاتآلاف اللاجئين السوريين خلال السنوات القليلة الماضية. حيث تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، وضعف مؤشرات العدالة الاجتماعية، والتي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لا تأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات، والتي تركت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والامعان بتنفيذ سياسات مالية تكشفية متعددة. ما أدى على أرض الواقع إلى تراجع المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من الأسر الأردنية والتي بزرت مؤشراتها بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء، فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تفيد إلى أن نسبة الفقر في الأردن ارتفع من 13.3% عام 2008 إلى 14.4% عام 2010، واقترباًها

من 20% في عام 2014، (نتائج امتنعت الحكومة عن نشرها)، ناهيك عن نسبة "الفقراء العابرين" الذين عاشوا الفقر ثلاثة أشهر على الأقل في السنة، والتي تشير أرقام البنك الدولي الحديثة أن نسبتهم تقارب 18.6% من المجتمع. وللأسف لا يوجد مؤشرات حديثة ونحن الان في منتصف عام 2018 توضح مستويات الفقر في الأردن. والأطفال العاملين عادة ما يكونوا من أسرة فقيرة، تضطر هذه الأسر لدفع ابنائها الى سوق العمل للمساهمة في توفير دخل للأسرة، و/أو غير قادرة على الاستمرار في الإنفاق على اطفالها في المدارس.

8. ونظرة سريعة على بعض المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة، توضح بما لا يدع مجال للشك أن مستويات الفقر وشروط الحياة في الوقت الحالي ضعيفة جداً، وحسب أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فإن متوسط الأجر الشهري للمشتركين فيها في عام 2016 بلغ (493) ديناراً، حيث بلغت لدى الذكور (510) ديناراً شهرياً، ولدى الإناث (447) ديناراً شهرياً، كذلك فإن ما يقارب 72 بالمائة من العاملين يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 500 دينار أردني فيما دون.

9. ويبدو واضحاً أن مستويات الأجور المنخفضة في الأردن تلعب دوراً أساسياً في زيادة عدد الأطفال العاملين. بضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملفت، والتي وصلت في الربع الأول من العام الجاري 2018 إلى 18.4%. يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية، والتي تقارب (0.5%) سنوياً، وفي العديد من المناطق تزيد عن 1.0%， والذي يعود للعديد من الأسباب، ويساهم ذلك في انخراط الأطفال في سوق العمل.

10. وقد أدى اللجوء السوري إلى زيادة عمالة الأطفال في الأردن، فكما تم الاشارة إليه سابقاً بلغت عمالة الأطفال السوريين ما يقارب 11.1 ألفاً، بنسبة 14.6% من مجمل عمالة الأطفال. بسبب ضعف الخدمات الأساسية التي تقدمها المنظمات الدولية ذات العلاقة باغاثة اللاجئين السوريين، بحيث لا تكفي المساعدات التي تقدمها لهم هذه المنظمات بمستويات مقبولة من شروط الحياة اللاقمة، الأمر الذي يدفع هذه الأسر إلى تشجيع أطفالها للانخراط بسوق العمل.

آثار شخصية ومجتمعية

11. يتعرض الأطفال العاملون للعديد من المخاطر أثناء عملهم وأبرزها الضرر من الآلات الثقيلة والأصوات العالية والإضاءة الضعيفة والتعرض للمواد الكيميائية، وإصابات عمل عديدة بحكم عدم موائمة قدراتهم الجسمانية وطبيعة الأعمال التي يقومون بها. ووفقاً للدراسة المذكورة فإن معدل أجور الأطفال العاملين يبلغ 171 ديناراً شهرياً، وعند الاردنيين 174 ديناراً، بينما عند السوريين 159 ديناراً شهرياً، أما الأجور عند الإناث فهي أعلى من الذكور، فقد بلغت 190 ديناراً مقارنة بـ 170 ديناراً عند الذكور. وهنالك ما يقارب ثلث الأطفال العاملين يعملون أكثر من 48 ساعة أسبوعياً، بينما يعمل ما يقارب 55% منهم أقل من 36 ساعة أسبوعياً. في تعمل 90% من الأطفال الإناث أقل من 36 ساعة أسبوعياً.

12. وي تعرض الأطفال العاملون لسوء المعاملة والاهانات النفسية والجسدية أثناء عملهم، وفي العديد من الحالات إلى اعتداءات جنسية. ويعاني الأطفال العاملين من مشكلات واضطرابات نفسية واجتماعية وجسمية. كذلك فإن العاملين منهم في المهن الصعبة يتعرضون للعديد من اصابات العمل التي يمكن أن تسبب لهم بعض الإعاقات. غالباً ما ترك الأعمال التي يمارس فيها سلوكيات استغلالية نفسية وجسدية إلى زرع الإحساس بالدونية والظلم، الأمر الذي يدفع العديد من الأطفال إلى الانحراف والتمرد على معايير وقيم المجتمع. هذا إلى جانب ارتفاع نسب العمالة غير الماهرة في سوق العمل بسبب عدم خضوعهم للتدريب المنهج، الأمر الذي يجعل إنتاجيتهم متدايرة.

الوصيات

13. هنالك ضرورة ملحة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن خلال العقود الماضية وما زالت تطبق، وهي التي أدت إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن أغلبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعهم حاجتهم للاخراج أطفالهم من مقاعد الدراسة، أو التساهل في تسريحهم من المدارس بمدف المساهمة في توفير مداخيل اضافية تساعد هذه الأسر على تلبية حاجاتها الأساسية.

14. تفعيل سياسات مكافحة الفقر الذي يشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة، وتطوير شبكة حماية اجتماعية عادلة توفر الحياة الكريمة للفقراء ب مختلف أنواعهم. وإعادة النظر بسياسات الأجور باتجاه رفعها بما يتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة في الأردن.

15. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسلب الأطفال من مدارسهم.

16. ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين، للحؤول دون اضطرارهم لدفع أطفالهم إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم في تعطية نفقاً لهم الأساسية.

17. تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة لحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناجمة عن عمل الأطفال في المدارس والأسر.

18. ضرورة تطوير قاعدة بيانات دقيقة يتم تحديثها دوريًا لعمالة الأطفال في الأردن.